خلال تدشين المرحلة الأولى من مشروع الربط الشبكي بوزارة العدل

مجور يؤكد حرص الحكومة على تعزيز البنى التحتية للسلطة القضائية

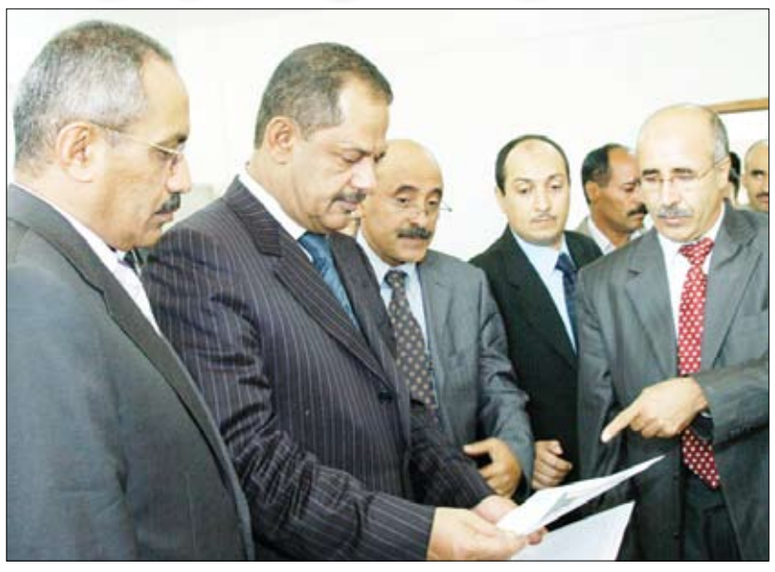

27 محكمة في العاصمة وست محافظات تبدأ تنفيذ النظام القضائي الموحد إلكترونيا

صنعاء/سبأ:

دشن الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء المرحلة الأولى من مشروع الربط الشبكي وعميلة تنفيذ النظام القضائي الإلكتروني الذي يشمل27 محكمة موزعة على أمانة العاصمة ومحافظات عـدن وتعز وحضرموت والحديدة وصنعاء والجوف ، وذلك لدى زيارته امس ديوان وزارة العدل.

وخلال الزيارة استمع الدكتور مجور إلى شرح من الدكتور غازي الأغبري ، وزير العدل والمسؤولين عن المشروع حول المكونات المختلفة لهذا النظام الذي يهدف إلى تمكين هيئة التفتيش القضائي من متابعة القضايا لدى المحاكم أولاً بأول وكذا تسهيل اجراءات التقاضي ودعم عملية اتخاذ القرار وتحسين الأداء الإداري وحفظ الوثائق آلياً وتعزيز عملية الشفافية في تلك الجوانب .

وأوضحوا أن النظام القضائي الإلكتروني يشمل النظام القضائي الموحد لجميع المحاكم والنيابات العامة ونظام الأمناء المعتمدين على مستوى الجمهورية وكذا المساعد القانوني الذي يحتوي على القوانين والتشريعات والأحكام القضائية النموذجية التي تصدرها المحكمة العليا إضافة إلى الأنظمة ا لإدارية والمالية والإيرادية وكذا موقع الوزارة على شبكة الانترنت وغيرها من الأنظمة المرتبطة بالنشاط اليومي للمحاكم والتأهيل المعلوماتي .

وتناول الدكتور غازي الأغبري خطة الوزارة لتطوير اداء المحاكم التجارية على مستوى أمانة العاصمة ومحافظات عدن والحديدة وحضرموت والارتقاء المستمر بأوضاعها في النواحي البشرية والتقنية والإجرائية، مشيرا إلى أن اليمن أتت ضمن المراكز الخمسة الأولى في تطوير القضاء التجاري على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك بحسب التقييم السنوي للبنك الدولي من حيث سرعة الإنجاز أمام المحاكم التجارية وعدد الإجراءات المتخذة في القضية ، مبيناً الدور الحيوي للقضاء التجاري في تعزيز المناخ الجاذب للاستثمارات ، موضحا أنه تم انزل مناقصات بعض مباني المحاكم التجارية وذلك في اطار تحقيق استقرارها وتطويرها.

وأشار وزير العدل إلى مشروع الخارطة الخاص بإعادة توزيع المحاكم على مستوى الجمهورية بالاعتماد على معايير الكثافة السكانية وعامل القرب في التجمعات السكانية وذلك لتعزيز الجهود المبذولة للفصل في القضايا وتسهيل وصول المتخاصمين.

واطلع الدكتور الأغبري الأخ رئيس الوزراء على التصاميم النهائية لمشروع المحكمة العليا المقرر انزال مناقصته خلال الأشهر القليلة القادمة ، موضحاً أهمية الدعم المالي للحكومة لإنجاز هذا الصرح القضائي الهام.

واوضح وزير العدل الاجراءات المنجزة خلال العامين الماضيين وتحديدا في المجال التشريعي والبنى التحتية والتدريب والتأهيل للقضاة والإداريين ، مستعرضا في الوقت نفسة جملة الخطط المستقبلية التي تستهدف تعزيز واستمرار عملية التطوير والتحديث للسلطة القضائية ، والتي سيتم مناقشتها مع ممثلي المانحين في اللقاء التشاوري الذي سيعقد اليوم الاحد بوزارة العدل.

الى ذلك تفقد الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء ومعه وزير العدل الدكتور غازي الأغبري سير امتحانات الدفعة الثالثة في المعهد العالي للقضاء ، حيث استمع الى شرح من عميد المعهد الدكتور يحي الجرافي عن عملية الامتحانات التي يشارك فيها 186 طالبا وطالبة ، موضحا المناهج الدراسية المعتمدة والتي يتم تحديثها بصورة مستمرة وخاصة القوانين الجديدة الصادرة لمكافحة الفساد والجرائم الاليكترونية.

واشار الى آلية القبول في المعهد والشروط الموضوعية المحددة التي تحكم هذه العملية وذلك لضمان دخول افضل العناصر من مخرجات التعليم الجامعي على مستوى كافة المحافظات ،

وأكد انه يتم بالمقابل اختيار الكوادر التعليمية الكفوءة من الجامعات اليمنية والعربية والمحكمة العليا للتدريس في المعهد وذلك لضمان كوادر قضائية على قدر عال من المقدرة في مختلف التخصصات.

وكان الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء قد زار في وقت سابق مبنى النيابة العامة ومكتب النائب العام حيث كان في استقباله الدكتور غازي الأغبري ، وزير العدل والدكتور عبدالله العلفي ، النائب العام ورؤساء القطاعات في النيابة العامة ، وخلال الزيارة اطلع على سير نشاط النيابة العامة وتحديدا ما يخص قضايا الاموال العامة ومكافحة الفساد ، كما اطلع على سير مشروع تحديث النيابة العامة الذي يتم تنفيذه في اطار برنامج تعزيز حكم القانون في الدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

واستعرض النائب العام ابرز انشطة واعمال النيابة العامة خلال الفترة من 2001 - 2007م على مستوى الجمهورية ، موضحا ان اجمالي نيابات الاستئناف والابتدائية على مستوى الجمهورية حتى نهاية العام الماضي بلغ 230 نيابة ، وأن عدد القضايا التي تولتها نيابات الأموال العامة والابتدائية خلال نفس الفترة وصل إلى 7 آلاف و333 قضية منها 3 آلاف و 236 قضية جسيمة واكد أن المبالغ التي تم إعادتها إلى الخزينة العامة والجهات الأخرى عبر نيابات الاموال العامة في الأعوام السبعة الماضية بلغت 4 مليارات و 104 ملايين و 990 ألف ريال اضافة إلى 6 ملايين و792 ألف و 772 دولار أمريكي ، مشيرا إلى أن عدد الحالات التي تم اعتماد مساعدات لها من قبل الدولة للإفراج عنها من السجون في السنوات الأخيرة بلغت ألفا و 674 حالة بمبلغ إجمالي 951 مليون و888 ألف و 663 ريال.

واوضح ان الانظمة التي تم تنفيذها من قبل النيابة العامة حتى نهاية 2007م وذلك في إطار التطوير والتحديث للأداء تشمل نظام الديات والاروش وأنظمة السجناء والأموال العامة والمشتريات والمخازن بالمكتب والسجل العام والخاص في المجال الفني والتفتيش ا لقضائي .

وعبر الدكتور العلفي عن تطلعه الى دعم الحكومة لإنشاء مصلحة للطب الشرعي لما لذلك من أهمية في دعم جهود النيابة في الكشف عن الجريمة وتقديم الأدلة القاطعة القائمة على التشريح والفحص الطبي الدقيق.

واشاد الدكتور مجور عقب زيارته للجهات الثلاث بمستوى الجهود المبذولة لتحديث وتطوير أجهزة السلطة القضائية ، مؤكدا حرص السلطة التنفيذية على التعاون مع السلطة القضائية وعدم السماح لأي جهة التدخل بشؤونها او إرباك ادائها ، مشيرا الى أهمية استمرار المعهد العالي للقضاء بالشروط الموضوعية للقبول والتطوير المستمر للمناهج لتواكب كل تشريع جديد.

كما أشاد الاخ رئيس الوزراء بالدور الحيوي للنيابة العامة في الكشف عن الجرائم وخاصة جرائم الفساد وحماية المال العام ، مؤكدا دعم الحكومة لتعزيز البنى التحتية الهادفة الى تطوير أداء السلطة القضائية وتعزيز الاستقرار الوظيفي والأداء لمنتسبيها.

هدف سلطات المرور .. سلامتنا

فيصل الصوفي

أسبوع المرور بدأ هذا الصباح .. ومن اليوم وحتى مساء الخميس القادم سيتعين على الذين يقودون بدون إجازة قيادة وأصحاب السيارات غير المجمركة والخردة التي تسير بشق الأنفس أن يبقوا على سياراتهم في منازلهم أو تحاشي السير في الشوارع التي يتواجد فيها رجال المرور، والتحول إلى الأزقة حتى تزول الغمة!

وأنا هنا لا أقدم استشاره لهؤلاء المخالفين بل خبرت منهم ذلك ، وهذا ما يعرفه رجال المرور، وهو تفسير سبب كون أسابيع المرور السابقة على كثرتها لم تفلح في تحقيق أهدافها ، لأن المستهدفين في هذا الأسبوع يفلتون من الرماح عن طريق تلك الحيل ، وهم يدركون إن سلطات المرور غير مخولة في هذا الأسبوع بالتفتيش عن السيارات المركونة في الورشات والأحواش وعند أبواب البيوت ، كما يدركون أن هذه السلطات ليس بمقدورها نشر رجالها في كل (زغط) وشارع لكي يكمنوا للهاربين و يمسكوا بهم متلبسين بتهمة القيادة بدون إجازة أو بتهمة التهرب من الجمارك أو دفع قيمة المخالفات او سياقة سيارة بلا أنوار ولا كراسي ولا كوابح!

هؤلاء الذين يتولون يوم الزحف ، لو كانوا يعقلون ، لأدركوا إن أسبوع المرور فرصة لهم لا كراه أنفسهم على القيام بما هو صواب ، فما الذي يريده رجل المرور منك أكثر من قيادة سيارة تتوافر فيها شروط الأمان والسلامة ، نقرأ في الصحف إن 30 حادثة سير وقعت في أسبوع أسفرت عن موت وخراب بيوت ، ونقرأ أن سيارة نقل بضائع انقلبت ومات عشرون من ركابها، فأي سيارة هذه التي تتسع لهذا العدد من الركاب ، ثم كيف لسائق أو راكب أن يقبل على نفسه ركوب سيارة نقل بضائع .. هذا لا يحصل في أي مكان في العالم إلا عندنا .. وإجمالاً المخالفات كثيرة ورجال المرور في هذا الأسبوع لايقومون سوى بمساعدتنا على عدم إهلاك أنفسنا وإهلاك الآخرين .. وعلينا أن نقبل هذه المساعدة.

وزير الإعلام في ندوة (حرية الصحافة في اليمن بين المسؤولية والالتزام) :

حرية الصحافة هي جوهر المجتمع الديمقراطي الحديث

الحكومة حريصة على استكمال كافة التشريعات المعززة لحرية الصحافة والإعلام

صنعاء / سبأ :

قال وزير الإعلام حسن اللوزي: «إن وزارة الإعلام و الحكومة ستظل حريصة على كفالة حرية الصحافة و حمايتها و العمل الدائم و الدؤوب من أجل أن تخدم الصحافة مجتمع تدفق المعلومات و حرية امتلاك المعرفة و حرية الرأي و الرأي الآخر».

وأعتبر وزير الإعلام أن حرية الصحافة هي جوهر المجتمع الديمقراطي الحديث الذي يتم بناؤه بتجسيد القيم و الأسس التي يتضمنها دستور اليمن لبناء مجتمع التعددية السياسية و الالتزام بخيار الممارسة الديمقراطية.

جاء ذلك في كلمته أمس في افتتاح ندوة «حرية الصحافة في اليمن بين المسئولية و الالتزام» التي تنظمها على مدى يومين منظمة « إرادة شعب لتنمية الديمقراطية و دعم القضايا الوطنية » بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة ، بمشاركة عدد من المثقفين و الباحثين و المعنيين بقضايا الإعلام و حرية الرأي و الصحافة في اليمن.

وأشاد اللوزي بكل الجهود التي تبذل في حقل الإعلام وفي حقل الصحافة بصورة خاصة لتقديم النموذج الرائع للصحافة كمهنة حرة ووظيفة اجتماعية و سياسية تحقق الغايات النبيلة التي يستهدفها كل مواطن في أي وطن.

معربا عن الشكر لمنظمة إرادة شعب على هذه المبادرة وكل المشاركين في أعمال الندوة،ومنوها بحرص الوزارة على الاستفادة من كل مخرجات هذه الندوة .

وقال اللوزي : «إن مجيء هذه الندوة في مستهل شهر مايو المجيد،شهر تحقيق أعظم مكاسب شعبنا التاريخية،مكسب الوحدة المحصنة بالديمقراطية، يعني الكثير بالنسبة للعاملين في قطاع الإعلام وفي قطاع الصحافة لأنه يجعلهم وجها لوجه أمام المسئوليات التي يتحملونها و أن الحكومة ستحرص على استكمال كافة التشريعات التي ستعزز من حرية الصحافة والإعلام في اليمن».

وأشار إلى أن تشكيل لجنة خاصة من وزير الإعلام ووزير المواصلات ووزير الشئون القانونية للنظر في الصياغة التي تمت لقانون الإعلام السمعي و البصري يعتبر وفاء بأهم التزامات البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية المتعلق بكفالة تعددية الإعلام في الجمهورية اليمنية .

و أكد الوزير ان حرية الصحافة في اليمن مشهودة بمنجزات ملموسة سواء في الصحافة الرسمية أو في الصحافة الخاصة أو في الصحافة الحزبية, « وبالتالي فإن الذين يدّعون بأن هناك هامشا يضيق جرية الصحافة إنما يكذبون على أنفسهم لأن الواقع و حياة العمل الصحفي في كل المرافق تؤكد ذلك .

وذكر:أن وزارة الإعلام قامت بالتصريح لأكثر من 30 صحيفة في عام 2007م و أنه تم انتظام أكثر من 25 صحيفة منها و صارت تحتل مكانها في خدمة حرية الصحافة و حرية الرأي و الرأي الآخر ،وبالتالي فإن الوزارة تحرص أيضا على ترجمة الالتزام بالقوانين المنظمة لحرية الصحافة بخاصة قانون الصحافة والمطبوعات».

و دعا وزير الإعلام المشاركين في الندوة وفي كل مرافق العمل الصحفي و في نقابة الصحفيين بشكل خاص لأن يكونوا مع الوزارة من أجل أن تتطهر مهنة الصحافة و أن تخدم المبادئ و الأهداف السامية التي جاءت من أجلها ،ومن أجلها كانت الكلمة صلة وثيقة وحميمة وحرة وملتزمة بين الإنسان وقضاياه, بين الإنسان وخدمة مجتمعه في كل المجالات».

وتناقش الندوة في أربع جلسات 15 ورقة عمل تتناول القضايا والمواضيع ذات الصلة بحرية الصحافة والإعلام في اليمن وأهميتها والإشكاليات المرتبطة بها والسبل الكفيلة بتطور العمل الصحفي وتفعيل الآليات القانونية لزيادة رقعة الحرية في هذا الجانب وفق ما ينص عليه القانون لتوظيف كافة الطاقات والجهود لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

وتركزت أعمال اليوم الأول على مناقشة ست أوراق عمل وزعت على جلستين أستعرضت الأولى منها برئاسة رئيس مجلس ادارة وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) رئيس التحرير نقيب الصحفيين اليمنيين نصر طه مصطفى الأوراق المقدمة من قبل أستاذ التشريعات الإعلامية بجامعة صنعاء الدكتور أحمد الشاعر باسردة والملحق الإعلامي الأمريكي باليمن راين كليها, و رئيسة منظمة صحفيات بلاقيود توكل كرمان.

تناولت في مجملها الإطار السياسي والقانوني للإعلام اليمني بخاصة في مجال الصحافة وحرية الصحافة بين المسئولية والإلتزام من خلال عرض تجربة الولايات المتحدة الأمريكية ومقارنتها مع واقع وتطور حرية الصحافة في اليمن إلى جانب حرية تداول المعلومات وأثرها على حرية الصحافة في اليمن.

فيما ناقشت الجلسة الثانية برئاسة الباحث والكاتب قادري أحمد حيدر ثلاث أوراق من قبل رئيس مجلس ادارة مؤسسة« 14 اكتوبر» للصحافة رئيس تحرير أحمد الحبيشي، ونائب رئيس مجلس ادارة مؤسسة «الثورة» للصحافة نائب رئيس التحرير ياسين المسعودي, والاستاذ بجامعة عدن الدكتور محمد علي ناصر, تناول على التوالي: إشكاليات الحرية والمسؤولية في أداء وسائل الإعلام الرسمية والحزبية والأهلية، وحال صحافة اليوم بين ثلاثية السياسة والمال والمهنية, وواقع هذه الحرية في إطار التشريعات اليمنية والعربية.

وقد أثريت أعمال اليوم الأول بمناقشات وتعقيبات صبت جميعها في تعزيز جوانب الحرية الصحفية في الساحة المحلية وآليات تفعيل الجهد الجمعي الحكومي والمعارض والمستقل من أجل إيجاد صحافة حرة نزيهة وفاعلة عبر تلافي الأخطاء والسلبيات الحاصلة في الواقع العملي وكذا ما يجب الأخذ به مستقبلا لتحقيق غايات أسمى ونجاحات متواصلة في مشوار العمل الصحفي بأوجهه المتعددة.

ويناقش المشاركون اليوم في جلستين 9 أوراق تتناول دور الصحافة في تبني القضايا الوطنية ودورها في نشر الوعي الثقافي والديمقراطي بين المواطنين والإشكاليات المتعلقة بميثاق الشرف الصحفي وغيرها من متعلقات العمل الصحفي.

الدعوة إلى تطهير مهنة الصحافة